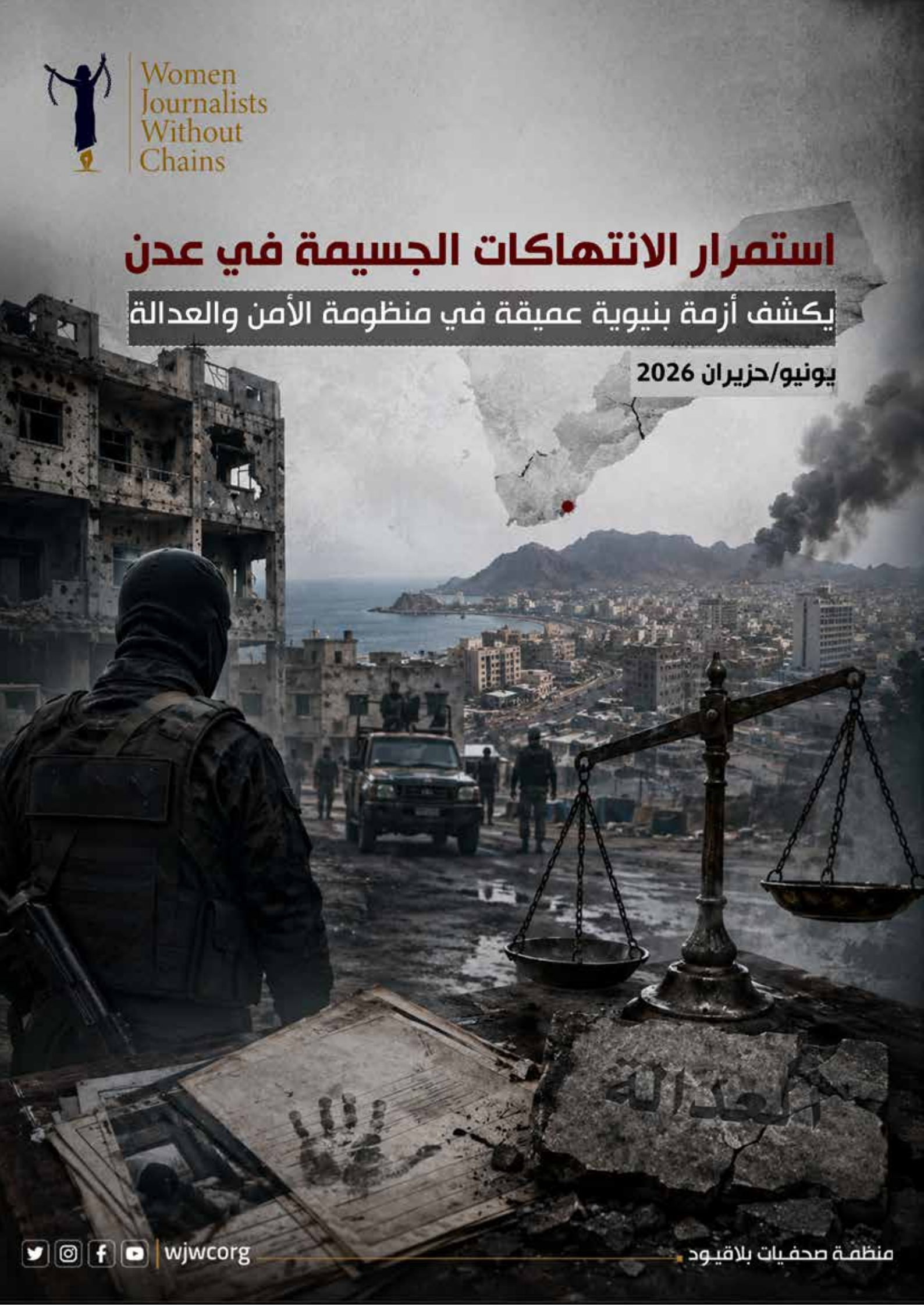
Women
Journalists
Without
Chains
استمرار الانتهاكات الجسيمة في عدن
يكشف أزمة بنيوية عميقة في منظومة الأمن والعدالة
يونيو/حزيران 2026
العدالة
wjwcorg
منظمة صحفيات بلاقيود

اليمن - قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن استمرار الانتهاكات الجسيمة في مدينة عدن يعكس أزمة بنيوية عميقة تمس منظومة الأمن والعدالة وسيادة القانون، في ظل اتساع أنماط العنف المنظم، وتفاقم مظاهر الإفلات من العقاب، واستمرار العجز عن توفير الحماية الفعالة للمدنيين وضمان إنفاذ القانون بصورة مستقلة وشفافة وخاضعة للمساءلة

وأكدت المنظمة، في بيان موسع استناداً إلى عمليات الرصد والتوثيق التي أجراها فريقها الميداني خلال الفترة من يناير إلى مايو 2026، استمرار أنماط متعددة من الانتهاكات الجسيمة، شملت الاختطاف والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري، والوفيات داخل أماكن الاحتجاز، وجرائم القتل خارج إطار القانون، إلى جانب تصاعد جرائم الاغتيال والعنف المنظم، واستمرار القيود المفروضة على الحق في التجمع السلمي والمطالبة بالحقوق، فضلاً عن الادعاءات الخطيرة المتعلقة بتعرض أطفال لانتهاكات جنسية جسيمة، بما يعكس اتساع نطاق المخاطر التي تهدد الحقوق والحريات الأساسية في المدينة

وخلصت المنظمة إلى أن ما شهدته مدينة عدن خلال الأشهر الخمسة الماضية من انتهاكات جسيمة موثقة يعكس استمرار نمط متراكم من الاختلالات الهيكلية التي تشكلت عبر سنوات طويلة، في ظل تداخل نفوذ تشكيلات مسلحة تعمل خارج الأطر القانونية والمؤسسية للدولة، وهو ما أسهم في إعادة إنتاج الانتهاكات ذاتها بصور متعددة، وأضعف آليات الحماية القانونية، وعمق الشعور بانعدام الأمان المجتمعي، وأدى إلى تراجع الثقة العامة بمؤسسات الأمن والعدالة، مع استمرار غياب المساءلة الفعالة عن الانتهاكات الجسيمة

Women Journalists Without Chains
خريطة الانتهاكات الجسيمة في مدينة عدن
يناير – مايو 2026
رصد لأنماط الانتهاكات الحقوقية والأمنية التي وثقتها منظمة صحفيات بلا قيود خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
1. الحق في الحياة
اغتيالات.
قتل أثناء العمليات الأمنية.
وفاة أثناء الاحتجاز
2. الإخفاء القسري والسجون غير القانونية
احتجاز خارج القانون.
حرمان الأسر من معرفة المصير.
غياب الرقابة القضائية.
3. الاحتجاز التعسفي
توقيف خارج الإجراءات القانونية.
حرمان من الضمانات الأساسية.
عدم تنفيذ قرارات الإفراج.
4. الانتهاكات ضد الأطفال
مزاعم انتهاكات جنسية جسيمة.
مخاطر الإفلات من العقاب.
قصور منظومة الحماية.
5. حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي
التضييق على الاحتجاجات السلمية.
الاعتداء على أسر الضحايا.
تقييد المطالبة بالحقيقة والعدالة.
6. الإفلات من العقاب
ضعف المساءلة.
إعادة تمكين متهمين بانتهاكات.
استمرار الانتهاكات.
TOYOTA
wjwcorg

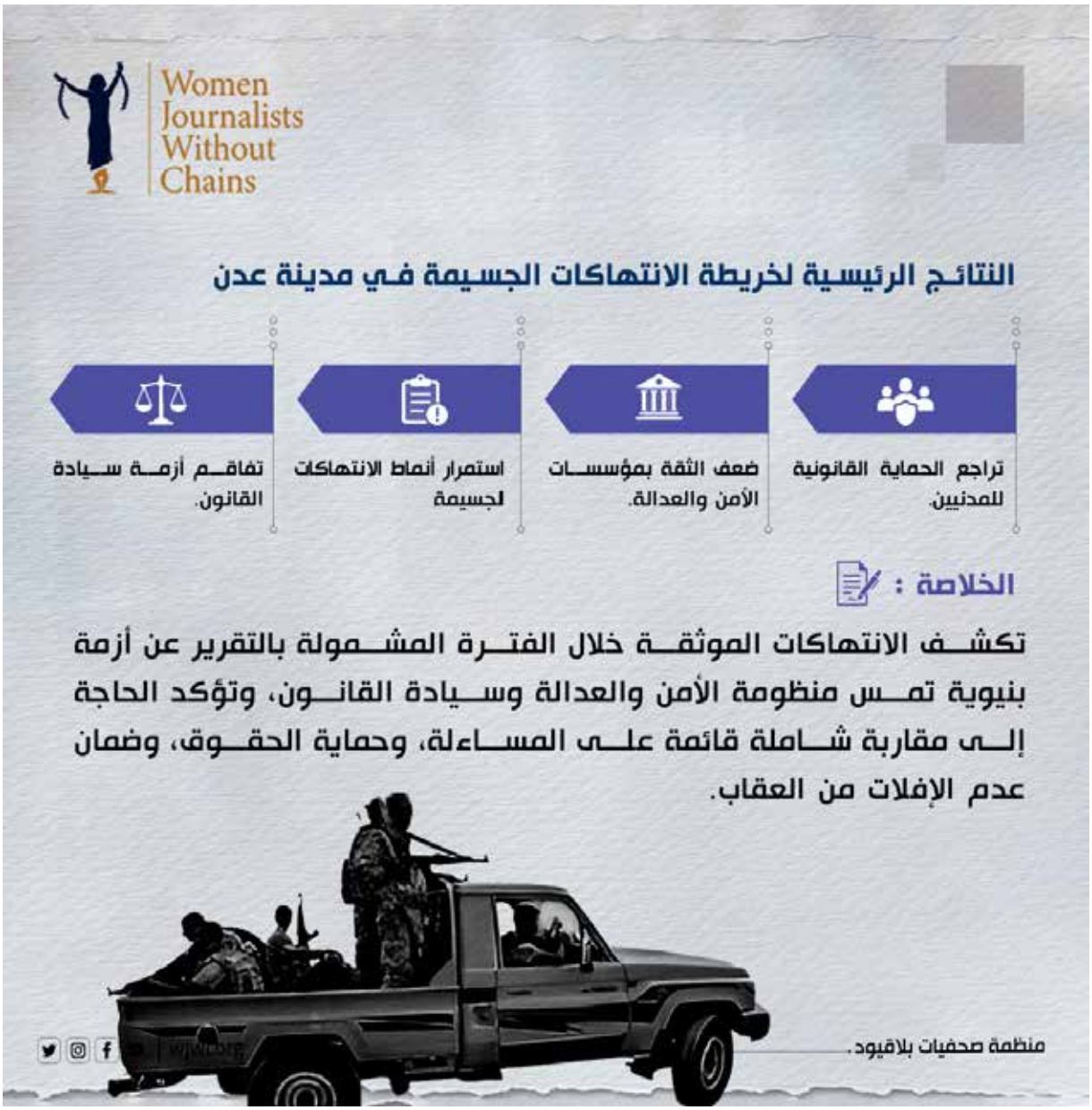

أولاً: انتهاكات الحق في الحياة

قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن الحق في الحياة في مدينة عدن بشهد تصاعداً مقلقاً في أنماط الانتهاكات المرتبطة بالعنف المنظم وجرائم الاغتيال والقتل خارج إطار القانون والوفاة أثناء الاحتجاز، بما يعكس اختلالات عميقة في منظومة الحماية الأمنية والعدالة الجنائية وإنفاذ القانون

وأكدت المنظمة أن استمرار وقوع انتهاكات تمس الحق في الحياة، سواء عبر الاستهداف المباشر للأفراد أو الاستخدام غير المشروع للقوة أو الانتهاكات المرتكبة أثناء الاحتجاز، يمثل مؤشراً خطيراً على استمرار بيئة الإفلات من العقاب، وتقويضاً للضمانات الأساسية لحماية المدنيين

وشددت المنظمة على أن حماية الحق في الحياة لا تقتصر على منع الحرمان التعسفي منه فحسب، بل تشمل أيضاً التزام السلطات باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية الأفراد، وإجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في جميع

حالات الوفاة والانتهاكات الجسيمة، وضمان المساءلة وعدم تكرار الانتهاكات وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة

- **عودة جرائم الاغتيال والعنف المنظم**

قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن ما شهدته مدينة عدن خلال الفترة الأخيرة من جرائم اغتيال وعنف منظم ضد شخصيات مدنية وتنموية وتربوية، يأتي في سياق مقلق يتسم بضعف منظومة الحماية الأمنية واستمرار نمط الإفلات من العقاب بوصفه عاملاً بنيوياً يفاقم قابلية تكرار الانتهاكات

وأوضحت المنظمة أن تتابع حوادث الاغتيال خلال فترة زمنية متقاربة يمثل مؤشراً خطيراً على بيئة أمنية هشة تسمح بإعادة إنتاج أنماط العنف الموجه ضد الفاعلين المدنيين، في ظل غياب منظومة ردع فعالة وضعف آليات الوقاية والتحقيق والمساءلة

وفي هذا السياق، أشارت "صحفيات بلا قيود" إلى جريمة اغتيال القائم بأعمال المدير التنفيذي للصندوق الاجتماعي للتنمية وسام قائد، الذي جرى اختطافه يوم الأحد 3 مايو 2026 من أمام منزله في منطقة إنماء السكنية، قبل العثور عليه لاحقاً مقتولاً في جريمة مروعة اتسمت بتعدد مراحل التنفيذ، بما في ذلك الاختطاف والاحتجاز غير المشروع ثم التصفية الجسدية

وأكدت المنظمة أن طبيعة التسلسل الإجرامي في هذه القضية، إلى جانب ما أُشير إليه من تهديدات سابقة مرتبطة بعمل الضحية، تثير مؤشرات جدية حول وجود نمط استهداف منظم، وتعكس في الوقت ذاته تحديات واضحة في منظومة الاستجابة الأمنية والوقائية قبل وقوع الجريمة

كما لفتت المنظمة إلى جريمة اغتيال التربوي البارز والقيادي في حزب التجمع اليمني للإصلاح بعدن الدكتور عبدالرحمن الشاعر في حي كابوتا بمديرية المنصورة صباح 25 أبريل 2026، والتي وقعت أمام محيط مؤسسة تعليمية، بما يعكس اتساع نطاق الاستهداف ليشمل شخصيات مدنية في فضاءات عامة، ويؤشر إلى تآكل متزايد في ضمانات الحماية داخل المدينة

وفي الوقت ذاته، أشارت المنظمة إلى أهمية الخطوات الأمنية والقضائية المتعلقة بضبط عدد من المتهمين في القضيتين وبدء إجراءات محاكمة المتورطين في جريمة اغتيال عبدالرحمن الشاعر، معتبرة أن هذه الإجراءات تمثل تطوراً مهماً في مسار العدالة، إلا أنها لا تزال غير كافية لوقف نمط الانتهاكات أو معالجة جذور الإفلات من العقاب.

وشددت على أن تحقيق العدالة في هذه القضية وفي قضية وسام قائد بصورة شفافة وفعالة، وفق ضمانات المحاكمة العادلة والمعايير الدولية ذات الصلة، يمثل ضرورة أساسية لاستعادة ثقة المجتمع بمنظومة العدالة وضمان عدم تحول الإجراءات الجزائية إلى معالجة انتقائية أو شكلية

وأكدت "صحفيات بلا قيود" أن هذه الحوادث تتقاطع مع سجل أوسع من الاغتيالات التي شهدتها عدن خلال السنوات الماضية، والتي طالت عشرات الشخصيات المدنية والمجتمعية والسياسية والدينية، بما يعكس استمرار اختلالات بنيوية في منظومة الأمن والعدالة وإخفاقاً متكرراً في تفكيك بيئات العنف أو احتوائها بصورة مستدامة

وشددت المنظمة على أن خطورة هذا النمط من الجرائم لا تكمن فقط في تكرارها، بل في ضعف الردع المؤسسي واستمرار محدودية المساءلة الفعالة، بما يكرس بيئة مواتية لإعادة إنتاج العنف المنظم ويقوض ثقة المجتمع بمنظومة العدالة والأمن

وأكدت المنظمة أن التعامل مع هذه الجرائم بمعزل عن سياقها البنيوي المرتبط بتعدد مراكز القوة المسلحة وضعف إنفاذ القانون يحد من القدرة على فهم طبيعتها المركبة ويعرقل أي جهود جادة لمنع تكرارها أو تفكيك البيئة المنتجة لها

وشددت "صحفيات بلا قيود" على أن استمرار جرائم الاغتيال والعنف المنظم دون تحقيقات مستقلة وفعالة ومساءلة قضائية حقيقية، بما فيها الجرائم السابقة التي طالت العشرات من المدنيين، يشكل تهديداً مباشراً للسلم الأهلي وسيادة القانون، ويقوض الثقة العامة بمنظومة العدالة والأمن، ويكرس نمطاً خطيراً من الإفلات من العقاب

❑ جرائم القتل خارج إطار القانون والاستخدام المفرط للقوة

أعربت منظمة "صحفيات بلا قيود" عن قلقها إزاء تكرار حوادث القتل المرتبطة بعمليات الضبط الأمني، مؤكدة أن حماية الأمن العام لا يمكن أن تتم على حساب الحق في الحياة أو خارج الضوابط القانونية الناظمة لاستخدام القوة.

وأشارت المنظمة إلى حادثتي مقتل الشاب مروان العليمي في منطقة الممدارة بمديرية الشيخ عثمان، ومقتل صابر أبو علي في مديرية دار سعد خلال عمليات أمنية في شهر أبريل 2026 قالت السلطات إنها استهدفت مطلوبين أمنياً، وهو ما يثير تساؤلات جدية حول طبيعة القوة المستخدمة ومدى الالتزام بالإجراءات القانونية الواجبة أثناء تنفيذ أوامر الضبط.

وأكدت المنظمة أن تضارب الروايات بشأن ملابسات هذه الوقائع يفرض ضرورة إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة للتحقق من مدى التزام القوات الأمنية بمبادئ الضرورة والتناسب والاحتياط أثناء استخدام القوة، والكشف عن جميع الملابسات المرتبطة بالحادثتين، وضمان مساءلة أي مسؤول عن استخدام غير مشروع للقوة المميتة

كما أشارت المنظمة إلى ما ورد في تقارير حقوقية دولية بشأن الأحداث التي شهدتها التظاهرات أمام قصر معاشيق في مدينة عدن خلال فبراير 2026، والتي اندلعت في سياق محاولة مجموعات من المتظاهرين المؤيدين للمجلس الانتقالي الجنوبي اقتحام محيط القصر الرئاسي، وما أعقب ذلك من تدخل القوات الأمنية المكلفة بحماية القصر لتفريق التجمع، استخدمت خلاله القوة، ما أسفر عن سقوط قتيل وعدد من الجرحى

وأكدت المنظمة أن استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين لا يعد مشروعاً إلا في أضيق نطاق تفرضه ضرورة حماية الحياة من خطر وشيك ومباشر، وأن مجرد المشاركة في التظاهرات أو محاولة الاقتراب من منشآت سيادية أو التجمهر لا يبرر، في حد ذاته، اللجوء إلى القوة القاتلة.

وشددت على أن جميع حالات الوفاة والإصابات الخطيرة التي تقع أثناء أو عقب تدخل قوات إنفاذ القانون تفرض التزاماً قانونياً بإجراء تحقيقات مستقلة وفعالة لتحديد مدى مشروعية استخدام القوة وفقاً لمبادئ الضرورة والتناسب والتمييز، والكشف عن المسؤوليات الفردية والمؤسسية، وضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات وجبر ضرر الضحايا ومنع تكرارها

❑ الاختطاف والتعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز

قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن قضية وفاة المواطن عبدالرحمن أحمد عبدالجليل العليمي أثناء الاحتجاز التعسفي في مدينة عدن في مارس الماضي أعادت إلى الواجهة ممارسات موثقة النمط ارتبطت خلال السنوات الماضية بالتشكيلات الأمنية والعسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي (المعلن عن حله)، والتي تولت إدارة أو الإشراف على مرافق احتجاز خارج الأطر القانونية ضمن سجل ممتد من الانتهاكات التي شملت الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب وإدارة سجون غير قانونية، بما في ذلك مرافق احتجاز سرية سيئة السمعة، أُنشئت ودعمت وأُشرف عليها وأُديرت في سياقات مرتبطة بالدعم الإماراتي لهذه التشكيلات

وأوضحت المنظمة أن العليمي، البالغ من العمر 33 عاماً وهو أب لخمسة أطفال ومن أبناء محافظة تعز، وصل إلى مدينة عدن اواخر مارس 2026 لمساعدة أحد أقاربه في أعمال ترميم محل تجاري، قبل أن ينقطع الاتصال به عقب استقلاله وسيلة نقل من منطقة الشيخ عثمان باتجاه خور مكسر. وبحسب المعلومات المتداولة من أسرته ومصادر حقوقية، فقد تم احتجازه من قبل قوات الأمن الوطني (الحزام الأمني سابقاً) في القطاع الثامن بالشيخ عثمان، قبل نقله إلى سجن معسكر الصولبان الخاضع لنفس الجهة، حيث توفي أثناء الاحتجاز

وأشارت المنظمة إلى أن تسليم جثمان الضحية إلى أسرته وقد ظهرت عليه آثار إصابات وتعذيب جسيمة، إلى جانب تداول مقطع مصور يظهر تدهور حالته الصحية داخل مكان الاحتجاز، يشكل مؤشرات وأدلة جدية على تعرضه لسوء المعاملة والتعذيب داخل منشآت تابعة للجهة ذاتها، بما يرتب مسؤولية مباشرة على قوات الأمن الوطني عن سلامته منذ لحظة احتجازه وحتى وفاته.

وأكدت "صحفيات بلا قيود" أن إنكار أو إعادة توصيف أسباب الوفاة من قبل الجهة المحتجزة لا يعفيها من

المسؤولية القانونية الكاملة، إذ يقع على عاتقها التزام مطلق بضمان الحق في الحياة وعدم التعذيب، وإخضاع جميع حالات الوفاة أثناء الاحتجاز لتحقيق جنائي مستقل وشفاف، يشمل تشريحاً طبياً شرعياً محايداً وتحديداً دقيقاً لمسار المسؤولية

وأضافت المنظمة أن هذه القضية لا يمكن فصلها عن نمط أوسع من الانتهاكات المنسوبة إلى قوات الأمن الوطني (الحزام الأمني سابقاً) وقياداتها، والتي تشمل الاختطاف والاحتجاز التعسفي والتعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز، وفي مقدمتها قضية الناشط السياسي أنيس الجردمي في عام 2025 الذي تعرض للاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب والاهمال قبل وفاته أثناء الاحتجاز

وشددت المنظمة على أن الحق في الحياة أثناء الاحتجاز يفرض التزاماً مباشراً على السلطات القضائية والنيابة العامة بفتح تحقيق مستقل وفعال في أي وفاة داخل أماكن الاحتجاز، والكشف عن ملابساتها ومساءلة جميع المسؤولين المباشرين وغير المباشرين، مع التأكيد على مسؤولية قوات الأمن الوطني (الحزام الأمني سابقاً) بوصفها الجهة المحتجزة

ثانيا: الإخفاء القسري والسجون غير القانونية

جددت منظمة "صحفيات بلا قيود" تحذيرها من استمرار ملف الإخفاء القسري والسجون غير القانونية كأحد أخطر الملفات الحقوقية المفتوحة في مدينة عدن منذ اكثر من عشر سنوات، مؤكدة أن مرور نحو خمسة أشهر على توجيهات رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي الخاصة بإغلاق السجون غير القانونية والإفراج عن المحتجزين خارج إطار القانون دون إحراز تقدم ملموس وشفاف، يثير مخاوف جدية بشأن استمرار حالة الإفلات من العقاب وغياب الإرادة الفعلية لمعالجة الانتهاكات المرتبطة بهذا الملف

وأوضحت المنظمة أن تلك التوجيهات، التي صدرت مطلع العام الجاري، كانت تمثل خطوة مهمة كان يفترض أن تؤسس لمعالجة أحد أكثر الملفات الحقوقية تعقيداً، غير أن غياب الإجراءات العملية الواضحة لتنفيذها، وعدم الكشف عن نتائج ملموسة تتعلق بمصير المخفيين قسراً أو تفكيك منظومة الاحتجاز غير القانوني، يعكس استمرار حالة الجمود وضعف الاستجابة الفعلية لمتطلبات العدالة الانتقالية في هذا السياق

وأكدت المنظمة أن استمرار الغموض بشأن أوضاع العشرات من المحتجزين والمخفيين قسراً في سجون غير قانونية نشأت وتطورت خلال السنوات الماضية على يد التشكيلات الأمنية والعسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي والمدعومة من دولة الإمارات، يفاقم من معاناة أسرهم، في ظل غياب الإفصاح عن أماكن الاحتجاز الخاضعة للرقابة الرسمية أو نتائج أي عمليات مراجعة أو تحقيق، بما يقوض الثقة بجدية السلطات في معالجة هذا الملف وفق التزاماتها القانونية والدستورية، ويبقي مصير الضحايا معلقاً خارج أي مسار قانوني أو قضائي واضح

وأشارت المنظمة إلى أن هذا النمط من الانتهاكات ينعكس بشكل مباشر على الأسر التي تعيش منذ سنوات طويلة حالة مستمرة من القلق وعدم اليقين وحرمانها من الحق في معرفة الحقيقة، إلى جانب ما يترتب على ذلك من أعباء اقتصادية ونفسية واجتماعية ناجمة عن فقدان المعيل أو استمرار الغموض حول مصيره، بما يجعل من معاناة الأسر امتداداً فعلياً للانتهاك الواقع على الضحايا أنفسهم خارج إطار القانون

Women Journalists Without Chains
اليمـن
علــي شمسان
أكثر من عشر سنوات من الإخفاء القسري
منذ 28 يونيو 2015، لا يزال مصير علي محســن علي شمسان (60 عامًا) مجهولًا، بعد اختطافه من أمام مسجد الحمزة بحي كابوتا – المنصورة، عدن، على يد مسلحين مرتبطين بدولة الإمارات، ونقله إلى سجون سرية. تعيش أســرته قلقًا ومعاناة مســتمرة دون أي تواصــل أو معلومات عن مصيره أو وضعه الصحي.
تمثل قضيته رمزًا لمعاناة مئات المخفيين قســرًا في الســجون الســرية بعدن.
تدين صحفيــات بلا قيود هذه الجريمــة، وتطالب بالكشــف الفوري عن مصيره ومصير جميع المخفيين قسرًا، والإفراج عنهم، وضمان حقوقهم وفق القانون الدولي.
صحفيات بلاقيود
wjwcorg

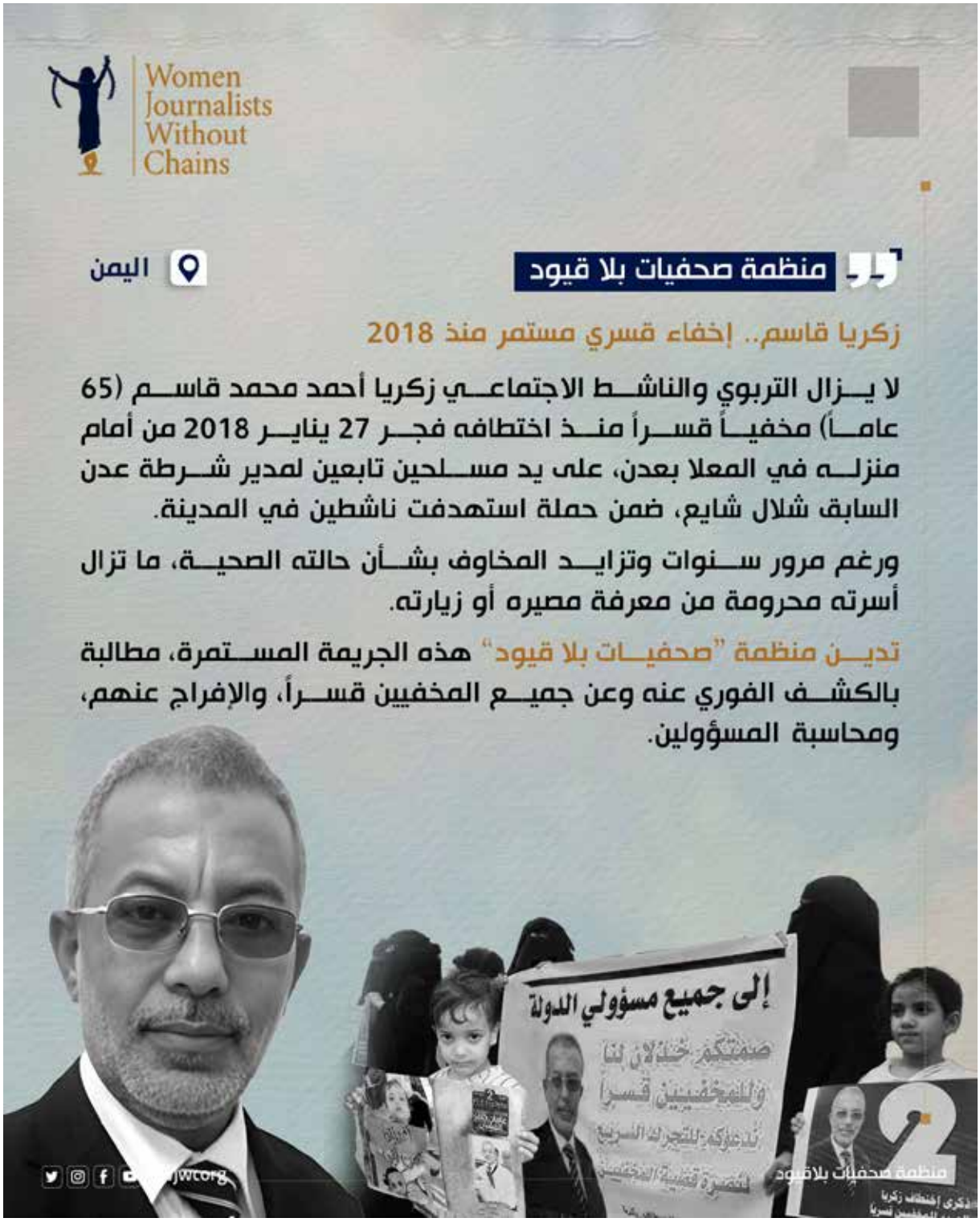
Women Journalists Without Chains
منظمة صحفيات بلا قيود
اليمن
زكريا قاسم.. إخفاء قسري مستمر منذ 2018
لا يــزال التربوي والناشــط الاجتماعــي زكريا أحمد محمد قاســم (65 عامــاً) مخفيــاً قســراً منــذ اختطافه فجــر 27 ينايــر 2018 من أمام منزلــه في المعلا بعدن، على يد مســلحين تابعين لمدير شــرطة عدن السابق شلال شايع، ضمن حملة استهدفت ناشطين في المدينة.
ورغم مرور ســنوات وتزايــد المخاوف بشــأن حالته الصحيــة، ما تزال أسرته محرومة من معرفة مصيره أو زيارته.
تديــن منظمة "صحفيــات بلا قيود" هذه الجريمة المســتمرة، مطالبة بالكشــف الفوري عنه وعن جميــع المخفيين قســراً، والإفراج عنهم، ومحاسبة المسؤولين.
إلى جميع مسؤولي الدولة
منظمة صحفيات بلاقيود
wjwcorg

Women Journalists Without Chains
محمد شيخ فضل هيثم
5 سنوات من الإخفاء القسري
اليمن
منظمة صحفيات بلا قيود
لا يزال محمد شيخ فضل هيثم (أبو أسامة السعيدي) مخفيًا قسرًا منذ اختطافه في 26 مايو 2021 بعدن على يد عناصر تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، أثناء عودته إلى منزله بمدينة الشعب، حيث اقتيد إلى جهة مجهولة ولا يزال مصيره غير معلوم.
وجاء اختطافه، وهو ناشط وشخصية اجتماعية بارزة، بعد دعوته إلى تجمع سلمي للمطالبة بالرواتب وتحسين خدمات الكهرباء والمياه، كما سبق أن ترأس لجنة للمطالبة بالإفراج عن مختطفين ونجح في إطلاق سراح عدد منهم.
تعاني أسرته منذ خمس سنوات من غياب أي معلومات عن وضعه الصحي أو القانوني، وتوفي والده عام 2024 بعد بحث متواصل عنه دون جدوى.
تدين منظمة "صحفيات بلا قيود" استمرار إخفائه القسري، مطالبة بالكشف الفوري عن مصيره، والإفراج عنه، ومساءلة المسؤولين.
TOYOTA
منظمة صحفيات بلاقيود.

وأضافت المنظمة أن المخاوف الحقوقية لا تقتصر على استمرار وجود حالات احتجاز خارج الضمانات القانونية، بل تمتد إلى احتمال أن تتحول إجراءات الإغلاق أو إعادة التنظيم إلى خطوات شكلية لا تمس جوهر الانتهاكات، أو تسمح بإعادة إنتاج منظومة الاحتجاز غير القانوني بصيغ مختلفة دون ضمان الحقيقة والمساءلة وعدم التكرار

وأكدت المنظمة أن استمرار التعامل مع ملف الإخفاء القسري باعتباره ملفاً أمنياً قابلاً للاحتواء الإداري أو

السياسي، بدلاً من كونه قضية حقوقية وقانونية تستوجب المساءلة والإنصاف، من شأنه تكريس مناخ الإفلات من العقاب وتقويض أي جهود جادة لاستعادة الثقة بمؤسسات الدولة وسيادة القانون

وشددت "صحفيات بلا قيود" على أن أي معالجة حقيقية لهذا الملف تتطلب مساراً واضحاً وشفافاً يشمل الكشف الكامل عن مصير جميع المختفين قسراً، وتمكين النيابة العامة والسلطة القضائية من ممارسة ولايتها القانونية الكاملة على جميع أماكن الاحتجاز دون استثناء، وفتح تحقيقات مستقلة وفعالة في جميع الانتهاكات المرتبطة بالسجون غير القانونية، وضمان عدم طمس الأدلة أو الالتفاف على حقوق الضحايا وأسرهم في الحقيقة والعدالة وجبر الضرر

ثالثا: الاحتجاز التعسفي والانتهاكات المرتبطة بسلطات الضبط وإنفاذ القانون

قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن الأشهر الماضية شهدت استمرار وقائع الاحتجاز التعسفي والتوقيف خارج الضمانات والإجراءات القانونية الواجبة في مدينة عدن، بما يعكس اختلالات مقلقة في أداء بعض الأجهزة الأمنية وجهات الضبط، ويثير مخاوف جدية بشأن احترام الضمانات الأساسية للحرية الشخصية وسيادة القانون

وأشارت المنظمة إلى أن عدداً من الوقائع الموثقة خلال الفترة الأخيرة أظهر استمرار ممارسات الاحتجاز خارج الأطر القانونية، بما في ذلك حرمان المحتجزين من حقوقهم الأساسية في معرفة أسباب التوقيف، والتواصل مع أسرهم ومحاميهم، والعرض على النيابة العامة خلال المدد القانونية المقررة، الأمر الذي يشير إلى نمط متكرر من إساءة استخدام سلطات الضبط والاحتجاز وضعف الرقابة القضائية الفعالة

وفي هذا السياق، لفتت المنظمة إلى قضية الأستاذ في قسم اللغة الفرنسية بكلية الآداب بجامعة عدن، الدكتور نجيب محمد صالح الخميسي، ونجله المهندس منير نجيب محمد صالح، اللذين تعرضا للاحتجاز عقب مداهمة منزلهما في منطقة كابوتا الواقعة ضمن نطاق مديرية المنصورة، وذلك من قبل شرطة مديرية دار سعد، في إجراء يثير إشكاليات تتعلق بالاختصاص المكاني لجهة الضبط ومدى استنادها إلى تفويض أو سند قانوني واضح يبرر تدخلها خارج نطاقها الإداري المعتاد. وقد جرى الاحتجاز دون إعلان واضح عن التهم الموجهة إليهما أو تمكين أسرتهما من معرفة وضعهما القانوني، رغم ما أفادت به الأسرة من صدور توجيهات بالإفراج عنهما، وهو ما يثير تساؤلات جدية حول استمرار احتجازهما ومدى الالتزام بالإجراءات القانونية الواجبة وضمانات المحاكمة العادلة.

كما أعربت المنظمة عن قلقها إزاء ما تعرض له المصور الصحفي صهيب الحطامي من احتجاز لساعات على إحدى النقاط الأمنية التابعة لقوات "الأمن الوطني" (الحزام الأمني سابقاً) في مدينة عدن بتاريخ 2 أبريل 2026، وما رافق ذلك من مصادرة مقتنياته الشخصية وتفتيش أجهزته والاطلاع على محتوياتها، إلى جانب تهديده وإجباره على توقيع تعهد بعدم دخول المدينة، معتبرة أن هذه الممارسات تمثل انتهاكاً للحق في حرية التنقل والعمل الصحفي وحرية الرأي والتعبير والحق في الخصوصية.

وأكدت المنظمة أن هذه الوقائع، وإن بدت متفرقة من حيث الزمان والجهات المنفذة، تكشف استمرار أنماط مقلقة من إساءة استخدام سلطات الضبط والاحتجاز، وضعف الرقابة القضائية على أقسام الشرطة والنقاط الأمنية ومرافق الاحتجاز، بما يفضي إلى تكرار الانتهاكات وتقويض الضمانات القانونية المكفولة للمواطنين، ويعكس خللاً بنيوياً في منظومة إنفاذ القانون مرتبطاً بضعف تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة أثناء القبض والاحتجاز، بما يجعلها ضمانة جوهرية لسيادة القانون لا مجرد التزام إجرائي شكلي

- **الاحتجاز التعسفي وتعطيل العدالة في قضية الصحفي ناصح شاكر**

وفي امتداد للممارسات المتعلقة بضعف إنفاذ الضمانات القانونية وعدم فاعلية الرقابة القضائية على مسار العدالة، ذكّرت منظمة "صحفيات بلا قيود" بقضية الصحفي ناصح شاكر، الذي لا يزال محتجزاً تعسفياً في سجن بئر أحمد، رغم صدور حكم قضائي نهائي بتاريخ 20 يناير 2026 يقضي بالإفراج الفوري عنه والاكتفاء بالمدة التي قضاها في الحبس، إلى جانب توجيهات النيابة المختصة بتنفيذ القرار، دون أن يتم إنفاذه حتى الآن، بما يعكس استمرار تعطيل مخرجات العدالة وتقويض مبدأ سيادة القانون في مرحلتي ما قبل وما بعد التقاضي

وأوضحت المنظمة أن شاكر كان قد اعتُقل في 19 نوفمبر 2023 أثناء وجوده في مبنى الهجرة والجوازات في عدن لاستكمال إجراءات سفره للمشاركة في دورة تدريبية في العاصمة اللبنانية بيروت، قبل أن يتعرض لإخفاء قسري استمر لأكثر من عام، حرم خلاله من التواصل مع أسرته، مع إنكار متكرر لمكان احتجازه رغم الاستفسارات المتكررة، قبل أن يتبين لاحقاً أنه محتجز في معسكر "لواء النصر" التابع لقوات الحزام الأمني، ثم نُقل إلى سجن بئر أحمد

كما تشير المعطيات إلى أن القضية أُحيلت إلى نيابة الاستئناف الجزائية المتخصصة، ضمن سياق يتسم بغياب الضمانات الكافية للمحاكمة العادلة، وبما يثير مخاوف جدية بشأن الطابع الإجرائي لهذه الملاحقات في القضايا المرتبطة بحرية الصحافة والتعبير، حيث تتقاطع الاتهامات الموجهة له – والمتعلقة باستخدام صفته الصحفية ونشر أخبار كاذبة والتحريض والإضرار بالمصلحة الوطنية – مع أنماط متكررة من توظيف الإجراءات الجزائية لتقييد العمل الصحفي وإخضاعه لاعتبارات غير قضائية

وأكدت المنظمة أن استمرار احتجاز الصحفي ناصح شاكر رغم صدور حكم قضائي نهائي بالإفراج عنه، وما يحيط بمسار قضيته من إشكالات إجرائية وضمانات منقوصة، يعكس فجوة بنيوية بين منظومة العدالة من حيث الشكل ومآلاتها الفعلية، ويقوض الحق في الحرية الشخصية وضمانات المحاكمة العادلة، في سياق أوسع يتصل بتزايد القيود المفروضة على الصحفيين وحرية العمل الإعلامي في مدينة عدن

رابعا: الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن التقارير الواردة بشأن مزاعم تعرض طفل لانتهاك جنسي في مدينة عدن، وما رافقها من تداول لمقطع مصور أثار صدمة مجتمعية واسعة، تمثل مؤشراً بالغ الخطورة على هشاشة منظومة الحماية، وتكشف عن نمط شديد الجسامة من الانتهاكات التي تستهدف الأطفال، بما يستدعي تحركاً عاجلاً من السلطات القضائية والأمنية لإجراء تحقيق مستقل وشفاف يكشف الحقيقة كاملة ويضمن عدم إفلات أي متورط من المساءلة

وشددت المنظمة على أن أي اعتداء جنسي أو انتهاك جسيم يقع على طفل يعد انتهاكاً صارخاً للكرامة الإنسانية وللحقوق المكفولة بموجب الدستور اليمني واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، كما أن توثيق أو تصوير هذه الانتهاكات أو استخدامها في سياقات التهديد أو الابتزاز أو الإكراه يشكل انتهاكاً مضاعفاً يفاقم الأثر الجسدي والنفسي والاجتماعي على الضحية، ويستوجب مساءلة جنائية صارمة بحق جميع المتورطين دون استثناء

وأوضحت المنظمة أن خطورة هذه الواقعة لا تنفصل عن السياق العام للانتهاكات في المدينة، إذ تتقاطع مع مؤشرات أوسع تتعلق بضعف منظومة الحماية واستغلال النفوذ أو الصفة الوظيفية داخل بعض المواقع الأمنية، إضافة إلى ما أُثير بشأن إخفاقات محتملة في التعامل مع بلاغات أو شكاوى سابقة ذات صلة، وهو ما يفرض توسيع نطاق أي تحقيق ليشمل جميع الملابسات وعدم حصره في الواقعة المتداولة بمعزل عن سياقها

وفي السياق ذاته، أشارت المنظمة إلى ما تم تداوله بشأن وجود ضحايا آخرين تعرضوا لانتهاكات مشابهة أو لضغوط حالت دون تمكينهم من الإبلاغ أو متابعة الإجراءات القانونية، الأمر الذي يستدعي التعامل مع القضية باعتبارها احتمالاً جاداً يستوجب الفحص والتحقق، بما يشمل التمييز بين الحوادث الفردية المحتملة وبين ما قد

يشير إلى أنماط متكررة أو ممارسات منظمة تستغل النفوذ أو ضعف المساءلة للإضرار بالضحايا

كما أعربت المنظمة عن قلقها إزاء معلومات متداولة تفيد بأن أحد المشتبه بهم كان قد أُلقي القبض عليه أو احتجز سابقاً على خلفية بلاغات ذات صلة، قبل أن يتم الإفراج عنه دون استكمال التحقيقات أو إحالة الملف إلى النيابة المختصة، إلى جانب مزاعم تتعلق بمحاولات ضغط على أسرة الضحية لتقديم تنازل تحت التهديد، وهو ما قد يكشف عن إخفاقات مؤسسية خطيرة أو تدخلات غير مشروعة أفضت إلى تعطيل مسار العدالة وتقويض حماية الضحايا

الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

حماية الأطفال مسؤولية قانونية وأخلاقية لا تحتمل التأجيل

02. مخاطر التوثيق والتداول

- توثيق أو تصوير الانتهاكات يشكل انتهاكاً مضاعفاً لخصوصية وكرامة الطفل.
- إعادة نشر أو تداول أي مواد مرئية يزيد من معاناة الضحية ويعيد إنتاج الصدمة.
- يؤدي التداول إلى الوصم الاجتماعي ويهدد السلامة النفسية والاجتماعية للطفل وأسرته.
- قد يؤثر سلباً على مجريات التحقيق وسلامة الأدلة.

الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

حماية الأطفال مسؤولية قانونية وأخلاقية لا تحتمل التأجيل

03. طريق العدالة والمحاسبة

- ضرورة تحقيق مستقل وشفاف يشمل جميع الملابسات دون استثناء.
- تشكيل فريق متعدد التخصصات (حماية الطفل، الطب الشرعي، الجرائم الرقمية، الدعم النفسي والاجتماعي).
- مساءلة جميع المتورطين والمقصرين وفقاً للقانون دون استثناء.
- ضمان عدم إفلات أي شخص من العقاب مهما كانت صفته أو موقعه.

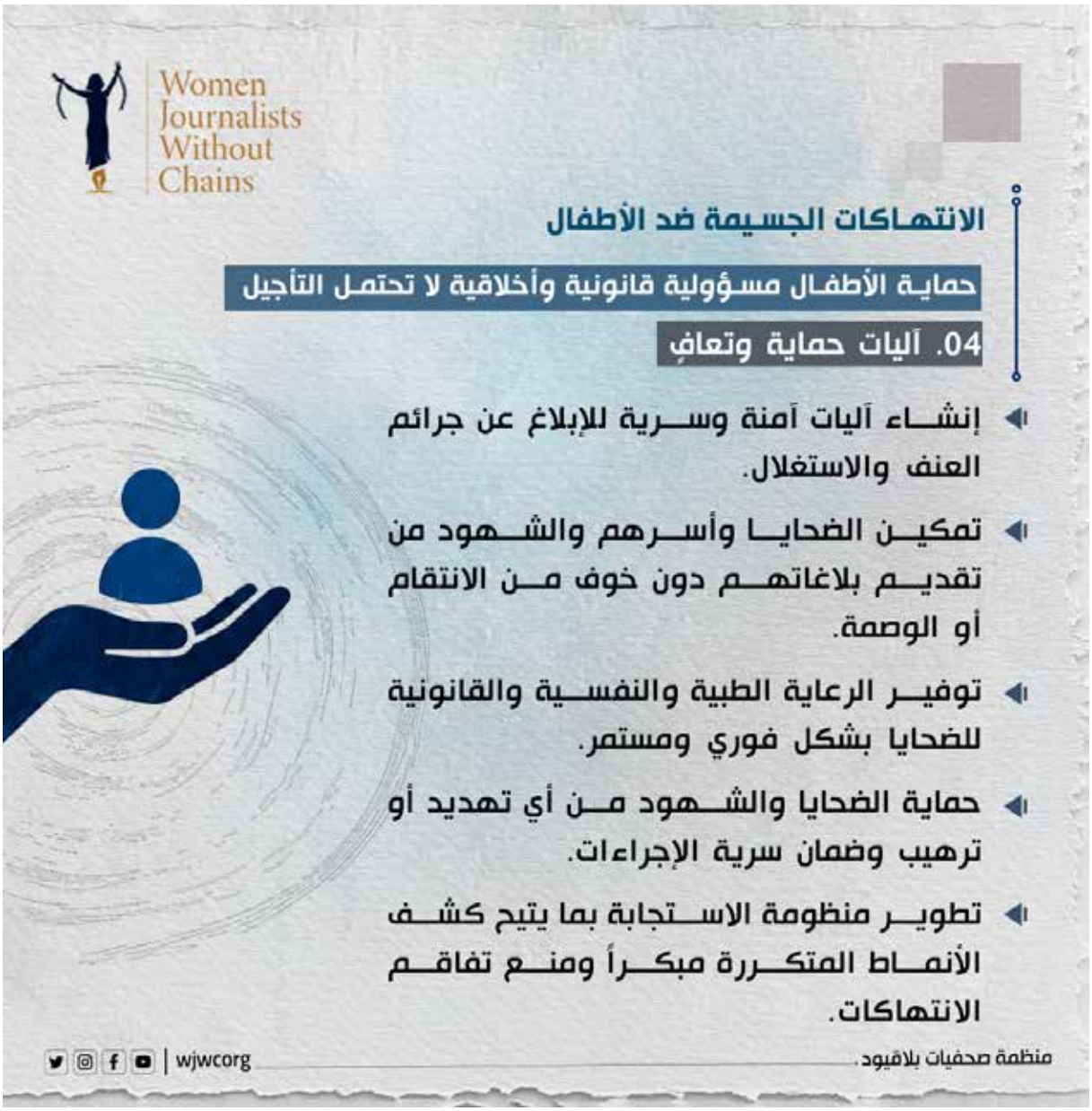

خلاصة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

حماية الأطفال من العنف والاستغلال التزام قانوني وأخلاقي غير قابل للتجزئة، وسيادة القانون تقاس بقدرة الدولة على حماية الأطفال ومساءلة المسؤولين دون استثناء.

وأشارت المنظمة إلى أن ما أُعلن من إجراءات لاحقة، بما في ذلك أوامر القبض ومنع السفر بحق بعض المشتبه بهم، جاء في سياق متأخر بعد تصاعد القضية إلى الرأي العام، ما يثير تساؤلات بشأن توقيت الاستجابة ومدى فاعلية آليات الرصد والتدخل المبكر، خاصة إذا كانت المؤشرات الأولية تفيد بوقوع الحادثة في وقت سابق، وهو ما ينعكس سلباً على فرص جمع الأدلة وحماية الضحايا وضمان المساءلة الفعالة

وشددت "صحفيات بلا قيود" على أن تأخر التحرك في قضايا بهذه الخطورة يضع علامات استفهام حول كفاءة منظومة الاستجابة، ويستدعي مراجعة جادة لآليات العمل الأمني والقضائي لضمان أن تكون الحماية قائمة على الواجب القانوني لا على ضغط الرأي العام، وأن يتم التعامل مع الانتهاكات باعتبارها جرائم تستوجب التدخل الفوري دون انتظار التفاعل المجتمعي أو الإعلامي

وفي هذا السياق، أكدت المنظمة أن الإجراءات الأولية لا تكفي وحدها لتحقيق العدالة، وإنما يجب أن تستكمل بتحقيق مهني مستقل وشفاف يضمن فحص الأدلة كافة، والاستماع إلى جميع الأطراف المعنية دون استثناء، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لحماية الضحايا وسلامة التحقيقات

وطالبت "صحفيات بلا قيود" النائب العام والسلطات القضائية المختصة بتشكيل فريق تحقيق مستقل متعدد التخصصات يضم خبراء في حماية الطفل والطب الشرعي والجرائم الرقمية والدعم النفسي والاجتماعي، تكون مهمته التحقق من جميع الادعاءات وفحص المواد المتداولة والاستماع إلى الضحايا والشهود في بيئات آمنة تراعي المصلحة الفضلى للطفل

كما دعت إلى إنشاء آليات آمنة وسرية للإبلاغ عن جرائم العنف الجنسي والاستغلال، وتمكين الضحايا وأسرهم والشهود من تقديم بلاغاتهم دون خوف من الانتقام أو الوصمة، مع ضمان توفير الرعاية الطبية والنفسية والقانونية لهم، وحمايتهم من أي تهديد أو ترهيب

وأكدت المنظمة ضرورة تطوير منظومة استقبال البلاغات والتحقيق في جرائم العنف الجنسي بما يتيح كشف الأنماط المتكررة مبكراً ومنع تحول الخوف أو الوصمة إلى حاجز أمام الوصول إلى العدالة

كما شددت المنظمة على أن تداول أو إعادة نشر أي مقاطع مصورة تتعلق بهذه الواقعة او بأي وقائع مشابهة يشكل انتهاكاً بالغ الجسامة لخصوصية وكرامة الضحية، ويعد امتداداً مباشراً للأذى الواقع عليه عبر إعادة إنتاج الصدمة النفسية وتعميق آثارها على المدى القريب والبعيد، بما يضاعف معاناته ويقوض حقه في الحماية والتعافي، فضلاً عن ما يترتب على ذلك من تعريض الضحية وأسرته لمزيد من الانكشاف والوصم، بما يهدد سلامتهم النفسية والاجتماعية، ويضعف في الوقت ذاته مسار العدالة من خلال التأثير على مجريات التحقيق وسلامة الأدلة وحماية الشهود وسرية الإجراءات الجنائية

واكدت "صحفيات بلا قيود" أن حماية الأطفال من العنف والاستغلال تمثل التزاماً قانونياً وأخلاقياً غير قابل للتجزئة، وأن سيادة القانون تقاس بقدرة الدولة على مساءلة جميع المتورطين والمتقاعسين والمتسترين دون استثناء، وضمان عدم إفلات أي شخص من العقاب مهما كانت صفته أو موقعه

خامسا: قمع حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي

قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن الانتهاكات المرتبطة بالحق في الحياة والحرية الشخصية لا تنفصل

عن القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، إذ تمثل هذه الحقوق إحدى أهم الضمانات المجتمعية لكشف الانتهاكات والمطالبة بالحقيقة والعدالة والمساءلة. وأشارت إلى أن الرصد والتوثيق الميداني خلال الأشهر الماضية أظهر استمرار التضييق على الأنشطة والفعاليات ذات الطابع الحقوقي والإنساني في مدينة عدن، بما يثير مخاوف متزايدة بشأن مستوى احترام الحقوق والحريات الأساسية المكفولة دستورياً وقانونياً

واضافت المنظمة إن من أكثر الوقائع دلالة في هذا السياق ما تعرضت له أسر المختطفين والمخفيين قسراً في ساحة العروض بمديرية خور مكسر مساء 9 مارس 2026 أثناء محاولتها تنظيم وقفة احتجاجية سلمية للمطالبة بالكشف عن مصير أبنائها المخفيين قسراً منذ سنوات في سجون تابعة للتشكيلات الامنية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، وفي السجون المرتبطة بالتواجد الاماراتي في مدينة عدن، حيث وثقت المنظمة تعرض المشاركين، بمن فيهم النساء، للاعتداء وتمزيق الصور واللافتات التي كانوا يحملونها

وأكدت المنظمة أن خطورة هذه الواقعة لا تكمن فقط في منع فعالية سلمية أو فضها بالقوة، بل في كونها استهدفت عائلات ضحايا يسعون منذ سنوات لمعرفة مصير أبنائهم والمطالبة بالحقيقة والعدالة، الأمر الذي يضاعف من معاناتهم النفسية والإنسانية، ويبعث برسائل سلبية بشأن مدى احترام الحق في التعبير السلمي عن المظالم والحقوق المشروعة

وأضافت المنظمة أن استمرار التضييق على تحركات وأنشطة أسر المختفين قسراً يمثل امتداداً للأزمة الحقوقية المرتبطة بملف الإخفاء القسري نفسه، إذ لا يقتصر الانتهاك على حرمان الضحايا من حريتهم أو إخفاء مصيرهم، بل يمتد إلى تقييد حق أسرهم في المطالبة بالحقيقة والإنصاف والمساءلة عبر الوسائل السلمية والقانونية

وأشارت المنظمة إلى أن حماية حرية التعبير والتجمع السلمي تكتسب أهمية مضاعفة في المراحل الانتقالية وجهود استعادة مؤسسات الدولة وسيادة القانون، باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية لتمكين الضحايا والمجتمع المدني من مراقبة أداء السلطات والمطالبة بالإصلاح والعدالة. كما أن أي قيود غير مشروعة على هذه الحقوق تقوض الثقة العامة بمؤسسات الدولة وتضعف فرص المعالجة الجادة للانتهاكات المتراكمة

وشددت "صحفيات بلا قيود" على أن احترام الحق في التجمع السلمي والتعبير لا يعد منحة من السلطات، بل التزاماً قانونياً واجب النفاذ بموجب الدستور اليمني والمواثيق الدولية ذات الصلة، مؤكدة أن حماية أسر الضحايا والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان وضمان قدرتهم على التعبير عن مطالبهم بصورة سلمية وآمنة يمثل جزءاً أساسياً من مسؤولية الدولة في حماية الحقوق والحريات العامة وتعزيز سيادة القانون

سادساً: الإفلات من العقاب وإعادة تمكين المتورطين في الانتهاكات

قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن استمرار الانتهاكات الجسيمة في مدينة عدن يرتبط بشكل مباشر بغياب منظومة مساءلة فعالة، وباستمرار إعادة تمكين وتدوير شخصيات ترتبط أسماؤها باتهامات موثقة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، الأمر الذي أسهم في تكريس بيئة مؤسسية وأمنية تسمح بإعادة إنتاج الانتهاكات وتوسيع نطاقها، وتقويض قدرة مؤسسات الدولة على إنفاذ القانون وضمان الحماية الفعلية للمدنيين

وأكدت المنظمة أن تعدد التشكيلات الأمنية وتداخل الاختصاصات العسكرية والأمنية، في ظل غياب قيادة موحدة خاضعة للرقابة القانونية والقضائية، قد أفضى إلى إضعاف منظومة الضبط والمساءلة، وأنتج حالة من الانفلات المؤسسي أسهمت في تكريس الإفلات من العقاب كواقع ممتد، بما انعكس على تآكل الثقة العامة في أجهزة العدالة والأمن

وأضافت أن استمرار تعيين أو إعادة دمج قيادات أمنية يثار حولها سجل واسع من الانتهاكات، دون إخضاعها لتحقيقات قضائية مستقلة أو إجراءات تحقق صارمة من السجل الحقوقي، يمثل مخالفة لالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويقوض مبدأ عدم الإفلات من العقاب باعتباره أحد الركائز الأساسية للعدالة

وفي هذا السياق، أعربت المنظمة عن قلقها البالغ إزاء ما ورد بشأن إعادة تمكين القيادي الأمني إمام النوبي ضمن بعض التشكيلات الأمنية في عدن، رغم ما ارتبط باسمه من اتهامات موثقة في تقارير حقوقية وإعلامية تتعلق بوقائع قتل خارج نطاق القانون، واحتجاز تعسفي، وتعذيب، واختطاف، إضافة إلى انتهاكات مرتبطة بالسيطرة غير القانونية على ممتلكات عامة وخاصة واستغلال النفوذ الأمني خارج الأطر المؤسسية خلال توليه لقيادة معسكر عشرين التابع لقوات الحزام الامني بمديرية كريتر.

وأشارت المنظمة إلى أن استمرار تداول هذه الشخصيات في مواقع أمنية أو عسكرية دون مسار قضائي واضح وشفاف، يبعث برسائل خطيرة للضحايا والمجتمع، مفادها أن النفوذ السياسي والأمني ما يزال قادراً على تعطيل العدالة وإفشال آليات المحاسبة

وفي هذا الإطار، أعادت المنظمة التذكير بقضية اغتيال الناشط المدني والصحفي أمجد عبدالرحمن باعتبارها إحدى أبرز القضايا التي تعكس طبيعة نمط الانتهاكات المرتبطة بالإفلات من العقاب. وأوضحت أن الضحية كان قد تعرض قبل مقتله لسلسلة من التهديدات والحملات التحريضية على خلفية نشاطه المدني، بما في ذلك مشاركته في احتجاجات سلمية رفضاً لهدم أحد المساجد التاريخية في عدن، قبل أن يتم احتجازه وتعذيبه داخل معسكر عشرين الذي كان يتولى قيادته إمام النوبي آنذاك، في سياق يعكس استهدافاً ممنهجاً مرتبطاً بالنشاط المدني والتعبير العام.

وأضافت المنظمة أن عملية اغتيال أمجد عبدالرحمن في 14 مايو 2017 تمت في سياق تصاعد استهداف الصحفيين والناشطين في مدينة عدن، حيث جرى إطلاق النار عليه بشكل مباشر في مكان عام، ضمن واقعة اتسمت بمؤشرات واضحة على التخطيط المسبق وتعدد مراحل الاستهداف، بما في ذلك التهديد والاحتجاز السابقين. كما أفادت شهادات موثقة بمحاولة عناصر مسلحة لاحقة الاستيلاء على جثمانه ومنع إجراءات الدفن والصلاة عليه، بالتوازي مع حملة تحريض واسعة رافقت الواقعة، تضمنت وصم الضحية باتهامات ذات طابع أيديولوجي، واتهامه بالالحاد، الأمر الذي أسهم في تأجيج العنف ضده حتى بعد مقتله

كما أشارت المنظمة إلى أن تبعات الجريمة لم تقتصر على واقعة الاغتيال، إذ امتدت إلى استهداف زملائه وناشطين وصحفيين حضروا لتقديم واجب العزاء، حيث تعرض عدد منهم للاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة داخل معسكر عشرين، في سياق يعكس توسع دائرة الاستهداف لتشمل المحيط الاجتماعي والمهني للضحية

وأكدت المنظمة أن هذه الوقائع، بمجملها، تعكس نمطاً ممنهجاً من الانتهاكات الجسيمة التي تشمل القتل خارج نطاق القانون، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والتخويف المنظم للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، إضافة إلى عرقلة ممارسات الدفن وإهانة الضحايا بعد الوفاة، في ظل غياب تحقيقات مستقلة وشفافة وفعالة تضمن كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين، وهو ما يعد من أخطر مؤشرات الإفلات من العقاب، إذ لم يفتح أي تحقيق جدي في جميع هذه الوقائع حتى اللحظة، بما يعمق مناخ الإفلات من العقاب ويكرس استمرار الانتهاكات دون مساءلة

وفي السياق ذاته، أشارت المنظمة إلى إعادة تدوير القيادي الأمني جلال الربيعي وتعيينه في مواقع قيادية أمنية، رغم ارتباط اسمه وفق توثيقات حقوقية بانتهاكات جسيمة ومنظمة شملت القتل والاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب الممنهج وقمع الحريات والتجمع السلمي وإدارة مرافق احتجاز غير قانونية خارج أي رقابة قضائية فعالة

كما أشارت إلى أن اسم الربيعي ارتبط بعدد من الانتهاكات الجسيمة بحق مدنيين وناشطين، كان من أبرزها قضية الناشط السياسي أنيس الجردمي في العام 2025، وما رافقها من اختطاف وإخفاء قسري وتعذيب وإهمال

طبي أفضى إلى وفاته أثناء الاحتجاز

وقالت المنظمة إن استمرار تعطيل المساءلة في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة وعدم إخضاع المتورطين لتحقيقات قضائية حقيقية يكرس نمطاً خطيراً من الإفلات من العقاب، ويقوض بصورة مباشرة حق الضحايا وأسرهم في العدالة والانتصاف وجبر الضرر

وشددت المنظمة على أن أي عملية لإعادة بناء مؤسسات الدولة أو إصلاح القطاع الأمني لا يمكن أن تستقيم في ظل إعادة تمكين شخصيات متهمة بانتهاكات جسيمة دون مساءلة قانونية، لأن ذلك ينسف أسس العدالة الانتقالية ويقوض الثقة العامة بمؤسسات الدولة وسيادة القانون

وأكدت المنظمة أن احترام حقوق الإنسان لا يتحقق عبر الخطابات السياسية أو الترتيبات الأمنية الشكلية، بل من خلال ضمان عدم إفلات أي شخص من المساءلة بصرف النظر عن موقعه أو نفوذه أو انتمائه، وإخضاع جميع المتورطين بانتهاكات جسيمة لتحقيقات مستقلة تتوافق مع المعايير الدولية للعدالة وسيادة القانون

وأكدت المنظمة أن تكرار الانتهاكات وإعادة تمكين شخصيات متهمة بارتكابها، إلى جانب ضعف المساءلة واستمرار تعدد مراكز القوة الأمنية والعسكرية، يعكس اختلالات أعمق في بنية منظومة الأمن والعدالة، الأمر الذي يستدعي النظر إلى الوضع الحقوقي في عدن باعتباره أزمة مؤسسية وبنيوية تتجاوز الوقائع الفردية

أزمة بنيوية تهدد سيادة القانون

قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن مجمل الانتهاكات التي شهدتها مدينة عدن خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بما في ذلك جرائم القتل والاغتيال، والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز والإخفاء القسري والتعذيب، والتضييق على الحريات العامة، واستمرار الإفلات من العقاب، تكشف عن أزمة بنيوية عميقة تمس منظومة الأمن والعدالة وسيادة القانون، وتتجاوز حدود الوقائع الفردية إلى اختلالات مؤسسية متراكمة أسهمت في إضعاف قدرة الدولة على حماية الحقوق والحريات وإنفاذ القانون بصورة فعالة ومتساوية

وأشارت المنظمة إلى أن ما تشهده مدينة عدن يأتي في سياق تراكمات ممتدة لسنوات شهدت خلالها المدينة أنماطاً واسعة من الانتهاكات الجسيمة والمنظمة في ظل نفوذ تشكيلات أمنية وعسكرية تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي ومدعومة من دولة الإمارات العربية المتحدة، وما رافق ذلك من ارتكاب انتهاكات جسيمة وخطيرة طيلة تلك السنوات

وأكدت المنظمة أن جهود الدولة المعلنة منذ يناير الماضي لتعزيز الأمن وحماية الحقوق وبسط سلطة المؤسسات تجري ضمن بيئة شديدة التعقيد تتداخل فيها تحديات بناء الدولة مع إرث ثقيل من الانتهاكات والاختلالات البنيوية، الأمر الذي يجعل عملية إعادة بناء منظومة الأمن والعدالة عملية متدرجة تتطلب تفكيك آثار المراحل السابقة ومعالجة شبكات النفوذ غير الرسمية وضمان عدم إعادة إنتاج أنماط العنف والإفلات من العقاب

وفي هذا السياق، شددت المنظمة على أن أي عملية لإعادة بناء المنظومة الأمنية لا يمكن فصلها عن مسؤولية الدولة في ضبط وإعادة هيكلة القيادات الأمنية والعسكرية وضمان عدم إعادة تدوير أو تمكين شخصيات متورطة في انتهاكات جسيمة دون إخضاعها للمساءلة القانونية والتحقيقات المستقلة

كما أكدت أن ضعف المنظومة العدلية والقضائية يمثل أحد أبرز العوامل المفاقمة للأزمة، إذ لا يقتصر أثره على بطء إجراءات التقاضي أو محدودية التحقيقات، بل يمتد إلى إضعاف القدرة المؤسسية على إنفاذ القانون في القضايا المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة، بما ينعكس سلباً على حماية الحقوق الأساسية وعلى رأسها الحق في الحياة والسلامة الجسدية وضمانات المحاكمة العادلة

وأكدت المنظمة أن السلطات اليمنية تتحمل مسؤولية قانونية مباشرة عن حماية المدنيين ومنع الجرائم والكشف

عن مصير المخفيين قسراً وإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة وفعالة في جميع الانتهاكات وضمان محاسبة كافة المتورطين دون استثناء

وشددت على أن استمرار التعامل مع الانتهاكات باعتبارها حوادث منفصلة دون معالجة البنية المؤسسية المنتجة للعنف والإفلات من العقاب يؤدي عملياً إلى إعادة إنتاج الأزمة ذاتها بأشكال مختلفة، ويقود إلى مزيد من التدهور الأمني والحقوقي واتساع دائرة الانتهاكات

وأضافت المنظمة أن أي تغييرات سياسية أو أمنية أو إدارية، بما في ذلك إعادة هيكلة أو إنهاء نفوذ بعض الكيانات أو التشكيلات، لا تعفي من المسؤولية القانونية عن الانتهاكات المرتكبة خلال الفترات السابقة، ولا تنهي الالتزامات المتعلقة بالحقيقة والمساءلة وجبر الضرر

كما أكدت أهمية اضطلاع المجتمع الدولي بدعم جهود الدولة اليمنية لتعزيز سيادة القانون وإصلاح منظومة العدالة والأمن ودعم آليات المساءلة المستقلة وضمان عدم الإفلات من العقاب، بما في ذلك دعم التحقيقات المتعلقة بأي دعم أو تمكين أو تأثير خارجي أسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في وقوع أو استمرار الانتهاكات

وشددت "صحفيات بلا قيود" على أن معالجة الوضع الحقوقي في عدن تتطلب مقاربة شاملة قائمة على سيادة القانون والمساءلة وعدم الانتقائية، باعتبار أن أي معالجة جزئية أو منفصلة عن الإصلاح المؤسسي الشامل ستؤدي إلى استمرار دوائر الانتهاك وإضعاف منظومة الحماية القانونية للمدنيين وتقويض فرص الاستقرار المستدام

التكييف القانوني للانتهاكات الموثقة والمسؤولية عن وقوعها

أكدت منظمة "صحفيات بلا قيود" أن الوقائع الموثقة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تشكل أنماطاً من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تمس جملة من الحقوق الأساسية المكفولة بموجب الدستور اليمني والتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في الحياة المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والحق في الحرية والأمان الشخصي، وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحق في المحاكمة العادلة، وحقوق الطفل، وحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي

وشددت المنظمة على أن بعض الانتهاكات الموثقة، بما في ذلك الإخفاء القسري والتعذيب والاحتجاز غير القانوني والوفيات أثناء الاحتجاز والقتل خارج إطار القانون، تمثل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وترقى الى جرائم ضد الانسانية وفقاً لسياقها المتكرر والمنظم وطابعها المستمر، وتثير مسؤوليات قانونية فردية ومؤسسية تستوجب إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وفعالة، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة، وضمان مساءلة جميع المسؤولين المباشرين وغير المباشرين عنها، بمن في ذلك من أمروا بها أو خططوا لها أو سهلوا ارتكابها أو تستروا عليها أو امتنعوا عن منعها أو التحقيق فيها رغم امتلاكهم السلطة أو القدرة على ذلك

وأكدت المنظمة أن استمرار هذه الانتهاكات وتكرارها في سياق يتسم بضعف المساءلة وغياب سبل الإنصاف الفعالة وإعادة تمكين شخصيات تحيط بها مزاعم أو اتهامات موثوقة بارتكاب انتهاكات جسيمة، يعكس إخفاقاً

مؤسسياً في الوفاء بالالتزامات القانونية المترتبة على الدولة وسلطاتها المختلفة في مجال احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، ويقوض ضمانات عدم التكرار وسيادة القانون، ويعزز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية شاملة في منظومتي الأمن والعدالة، بما يتسق مع مبادئ الأمم المتحدة بشأن المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب وضمانات عدم التكرار

دعوة إلى المساءلة والإصلاح وسيادة القانون

خلصت منظمة "صحفيات بلا قيود" إلى أن ما شهدته مدينة عدن خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير يعكس نمطاً متراكباً من الانتهاكات الجسيمة التي مست الحق في الحياة، والحرية الشخصية، وسلامة الأفراد، وحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وحقوق الأطفال، في ظل بيئة أمنية وقضائية لا تزال تعاني من اختلالات بنيوية عميقة، واستمرار الإفلات من العقاب، وضعف المساءلة الفعالة عن الانتهاكات المرتكبة من قبل جهات أمنية وعسكرية متعددة

وأكدت المنظمة أن أي معالجة جادة لهذا الواقع لا يمكن أن تقوم على إجراءات جزئية أو استجابات ظرفية، بل تستوجب مساراً واضحاً وشاملاً يضع الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر في صدارة الأولويات، ويضمن عدم إعادة إنتاج الانتهاكات ذاتها تحت أي صيغة أو مبرر. كما شددت على أن استعادة الثقة العامة بمؤسسات الدولة وسيادة القانون تقتضي إنهاء منطق الاستثناء، وتكريس خضوع جميع الجهات والأفراد للولاية القانونية والقضائية الكاملة، دون تمييز أو انتقائية

دعوة إلى المساءلة والإصلاح وسيادة القانون

قراءة حقوقية في الانتهاكات البنيوية وسبل إنهاء الإفلات من العقاب في مدينة عدن

2. الإطار التحليلي للمشكلة

- الأزمة ليست حالات فردية بل بنية مؤسسية مختلة.
- إعادة إنتاج الانتهاكات تحت مظلات مختلفة.
- غياب سيادة القانون وازدواجية مراكز القوة.
- تقويض الثقة العامة بمؤسسات الدولة.

دعوة إلى المساءلة والإصلاح وسيادة القانون

قراءة حقوقية في الانتهاكات البنيوية وسبل إنهاء الإفلات من العقاب في مدينة عدن

3. المبادئ الحاكمة للحل

- المساءلة الشاملة دون استثناء.
- الحقيقة وجبر الضرر كأولوية.
- إنهاء منطق الاستثناء.
- خضوع جميع الجهات للولاية القانونية والقضائية.
- إصلاح مؤسسي شامل للقطاع الأمني والعدلي.

دعوة إلى المساءلة والإصلاح وسيادة القانون
قراءة حقوقية في الانتهاكات البنيوية وسبل إنهاء الإفلات من العقاب في مدينة عدن
4. أبرز التوصيات
01 تحقيقات مستقلة وشفافة في جميع الانتهاكات.
02 إغلاق السجون السرية والكشف عن المخفيين قسراً.
03 تنفيذ الأحكام القضائية دون تعطيل.
04 حماية الضحايا والشهود والصحفيين.
05 ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي.
06 منع إعادة تمكين المتورطين بالانتهاكات.
07 إصلاح شامل للقطاع الأمني وإخضاعه للقانون.
08 تفعيل جبر الضرر (تعويض، إنصاف، ضمان عدم التكرار).
09 دعوة المجتمع الدولي لدعم المساءلة وسيادة القانون.

دعوة إلى المساءلة والإصلاح وسيادة القانون
قراءة حقوقية في الانتهاكات البنيوية وسبل إنهاء الإفلات من العقاب في مدينة عدن
5. الخلاصة الحقوقية
لا إصلاح دون إرادة سياسية وقضائية واضحة.
استمرار الإفلات من العقاب يعمق الأزمة.
حماية الحقوق في عدن التزام قانوني وأخلاقي غير قابل للتأجيل.
العدالة تبدأ بالاعتراف، ثم المساءلة، ثم الإنصاف، ثم عدم التكرار.
الاستنتاج الحقوقي
أي تسوية حقيقية لملف الانتهاكات تبدأ من الاعتراف الكامل بها، ثم مساءلة مرتكبيها، وإنصاف ضحاياها، وضمان عدم تكرارها."

وفي هذا السياق، دعت المنظمة إلى ما يلي:

أولاً: فتح تحقيقات مستقلة وشفافة وفعالة في جميع الانتهاكات الواردة في هذا التقرير، بما في ذلك جرائم الاغتيال والقتل خارج إطار القانون والوفيات أثناء الاحتجاز والاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب والاعتداءات على الأطفال، على أن تفضي هذه التحقيقات إلى تحديد المسؤوليات الفردية والمؤسسية ومساءلة جميع المتورطين دون استثناء

ثانياً: اغلاق جميع السجون ومراكز الاحتجاز غير القانونية او السرية والكشف الفوري عن مصير المخفيين قسراً والافراج عنهم وعن جميع المحتجزين تعسفياً أو المحتجزين خارج الأطر القانونية أو استناداً إلى إجراءات مشوبة بالبطلان، و تمكين النيابة العامة والسلطة القضائية من ممارسة ولايتهما الكاملة على جميع أماكن الاحتجاز ومرافق الضبط دون استثناء، وضمان إخلاء هذه المرافق من أي احتجاز غير مشروع بصورة فورية ونهائية، مع تحقيق المساءلة الفعلية عن مرتكبي تلك الانتهاكات ومحاسبتهم وفقاً للقانون الوطني والمعايير الدولية ذات الصلة

ثالثاً: ضمان التنفيذ الفوري وغير المشروط للأحكام القضائية الصادرة بالإفراج، ووقف أي ممارسات تؤدي إلى تعطيل أو الالتفاف على قرارات القضاء، باعتبار ذلك مساساً مباشراً بسيادة القانون واستقلال السلطة القضائية

رابعاً: توفير حماية فعالة للضحايا وأسرهم والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، ومنع أي تهديد أو ترهيب أو انتقام بحقهم، وتهيئة قنوات آمنة وسرية لتلقي البلاغات المتعلقة بالانتهاكات، ولا سيما تلك التي تطال الأطفال والنساء والمحتجزين

خامساً: وقف جميع أشكال التضييق على حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وضمان حق الأسر والضحايا والناشطين في التعبير عن مطالبهم والاحتجاج السلمي والمطالبة بالحقيقة والعدالة وجبر الضرر دون قمع أو اعتداء أو ملاحقة

سادساً: الامتناع عن إعادة تمكين أو تدوير أي شخصيات تحوم حولها اتهامات جدية أو موثقة بارتكاب انتهاكات جسيمة، إلى حين إخضاعها لتحقيقات قضائية مستقلة وشفافة، وعدم تعيين أي قيادات أو أفراد في المواقع الأمنية دون إجراء عملية تحقق مسبقة من سجلها الحقوقي، بما يضمن عدم تحويل المواقع الأمنية إلى أدوات لإعادة إنتاج الإفلات من العقاب

سابعاً: إطلاق مسار مؤسسي جاد لإصلاح القطاع الأمني والعدلي، يقوم على تفكيك شبكات النفوذ غير الرسمية، وإخضاع جميع التشكيلات الأمنية والعسكرية للقيادة القانونية الموحدة والرقابة القضائية الفعلية، وبما يمنع ازدواجية الاختصاصات وتعدد مراكز القوة خارج الدولة

ثامناً: تفعيل تدابير جبر الضرر للضحايا وأسرهم، بما في ذلك الكشف عن الحقيقة، والإنصاف، والتعويض، ورد الاعتبار، وضمانات عدم التكرار، بوصفها ركائز أساسية لأي معالجة حقوقية حقيقية

تاسعاً: دعوة المجتمع الدولي إلى دعم جهود الإصلاح المؤسسي وتعزيز سيادة القانون وآليات المساءلة المستقلة في اليمن، ومساندة أي مسارات تحقق أو مراجعة ترتبط بالانتهاكات الجسيمة، بما يكفل عدم إفلات

أي طرف من المسؤولية، أياً كان موقعه أو الجهة التي ينتمي إليها

وأكدت "صحفيات بلا قيود" أن الخروج من هذا الواقع يقتضي إرادة سياسية وقضائية صريحة، وإجراءات عملية قابلة للقياس، لا بيانات عامة أو ترتيبات شكلية. فاستمرار الانتهاكات دون مساءلة، واستمرار تمكين المتورطين، وتعطيل العدالة، كلها عوامل تعيد إنتاج الأزمة ذاتها وتوسع دوائرها، وتبقي المدنيين في مواجهة بيئة غير آمنة لا تصون حقوقهم ولا تحمي كرامتهم

واختتمت المنظمة بالتأكيد على أن حماية الحقوق والحريات في مدينة عدن ليست خياراً سياسياً، بل التزاماً قانونياً وأخلاقياً لا يحتمل التأجيل، وأن أي تسوية حقيقية لملف الانتهاكات تبدأ من الاعتراف الكامل بها، ثم مساءلة مرتكبيها، وإنصاف ضحاياها، وضمان عدم تكرارها